العلاقات الاقتصادية الدولية
للبلاد العربية

فى ارتباطها بالتحول الاشتراكى والتنمية الاقتصادية

للدكتور فوزى منصور

١ ـــ الحقيقة الأولى التى تفرض نفسها عند الحديث عن العلاقات الاقتصادية للبلاد العربية هى انقسام الوطن العربى الى بلاد لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية وأخرى حررت نفسها من هذه السيطرة ومضت تشق طريقها نحو التطور المستقل والبناء الاشتراكى . على أن هذه الحقيقة لا يصح أن تحجب عنا حقيقة أخرى ، هى أن البلاد العربية المتحررة لا تزال بدورها أيضا تعانى من نتائج السيطرة الاستعمارية الماضية التى تركت بصماتها الثقيلة على بنيانها الاقتصادى الداخلى ، كما أنها لا تزال تعانى من الضغوط الاقتصادية الاستعمارية ومن بعض أنواع الاستغلال الاستعمارى ..

٢ ـــ (أ) لقد كانت جريمة الاستعمار الاكثر وضوحا ـــ ولا تزال ـــ هى نهب ثروات الشعوب العربية ومزايا امكانياتها الطبيعية . ان الاستعمار ، المركز فى عدد من البلاد الرأسمالية العالية التطور ، المحصور فى بقعة جغرافية ، مهما بلغ غناها وتنوعت مواردها فهى محدودة بالمقارنة مع العالم الخارجى ، يرى فى ثروات هذا العالم وامكانياته العريضة غير المستغلة فرصا ذهبية يسعى بكل قواه السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية للسيطرة عليها وتحويلها بمشروعاته الاستثمارية الى أرباح استثنائية لصالحه والأرقام الواردة فى الجدول رقم (١) تفصح دون تعليق عن قوة الدافع الذى يدفع الاستعمار الى التشبث بمواقعه الحالية والتوسع فيها ومحاولة استعادة ما فقده منها ، والتصدى بضراوة لكل ثورة تحررية شاملة تحرمه من فرص الاستغلال داخل حدودها ، وتمتد اشعاعات نجاحها بالمثل والقدوة والمساعدات المعنوية والمادية الى شعوب البلاد الخاضعة لها.

معدل ربح الشركات الأمريكية فى الخارج (١٩٦١/٦٠)

	معدل الربح فى الصناعات التحويلية	معدل الربح فى البترول والصناعات البتروكيمائية	معدل الربح فى الصناعات التعدينية
راس المال الامريكى المستثمر فى			
١ ــ البلاد الرأسمالية العالية التطور .	٩ر٤٪	٨ر٤٪	٨ر٨٪
٢ ــ البلاد النامية(المستعمرات وأشباه المستعمرات الحالية والسابقة) .	١٠ر٧٪	٢٢٪	١٤٪

والظاهرة المزدوجة التى تكشف عنها هذه الأرقام : ظاهرة ارتفاع معدل أرباح الشركات من استثماراتها فى البلاد النامية عن معدلها فى البلاد الرأسمالية المتقدمة (أحيانا بما يزيد على خمسة اضعاف) ، وظاهرة ارتفاع هذا المعدل فى الصناعات الاستخراجية عنه فى الصناعات التحويلية هذه الظاهرة تنطبق على سائر الاستثمارات الاستعمارية فى البلاد العربية باعتبارها جزءا من البلاد النامية ، بل وربما كانت تنطبق بشكل اكثر حدة . فالأرباح الأسطورية التى كانت تجنيها شركة قناة السويس السابقة لم تغب بعد عن الذاكرة . والشروط الجائرة وطرق الاحتيال السافرة والمستترة التى تمارسها الاحتكارات البترولية على بعض الحكومات العربية ، والتى تضعها فى موضع أسوأ بكثير مما وصلت اليه بلد مثل فنزويلا رغم ما هو معروف عن انخفاض تكاليف استخراج البترول العربى بدرجة كبيرة عن تكاليف استخراجه فى المناطق الأخرى ، كل ذلك يقطع بأن أرباح احتكارات البترول عن عملياتها فى البلاد العربية أعلى بكثير من المعدل العام لأرباحها حتى فى البلاد النامية وحدها (٢٢٪) .. وهكذا .

٣ ــ (ب) والجريمة الثانية التى مارسها الاستعمار هى فرض نوع من التخصص الدولى الضيق على البلاد التى وقعت فى قبضته ، أدى الى توسع هذه البلاد فى انتاج نوع أو أكثر من المواد الأولية أو الغذائية حتى أصبح هذا الانتاج يستغرق الجانب الاكبر من النشاط الاقتصادى للبلد الخاضع واحتكرت المصالح الرأسمالية فى البلاد الاستعمارية شراء تلك المواد من أسواق البلاد الخاضعة ، كما احتكرت اعادة بيعها فى الاسواق الخارجية ، أحيانا بعد تصنيعها وفى أحيان أخرى دون تصنيع وبذلك تمكنت من أن تفرض أسعار شراء منخفضة على البلاد التابعة التى تشترى منها ، كما فرضت أسعار بيع عالية على المنتجات التى تصدرها اليها ، وحصلت

ــ جيئة وذهابا ــ من هذا النوع الخاص من التعامل المفروض على فائض استغلالى ضخم ظلت تشرع وتنظم له تحت اسم التبادل التجارى الحر والتخصص الدولى . والفارق بين الأسلوب الأول للاستغلال وهذا الاسلوب هو أنه بينما يقوم على الانتاج فى الأسلوب الأول مشروعات رأسمالية كبيرة مملوكة للاستعماريين وتستخدم الطرق الفنية الحديثة فى الانتاج (البترول مثلا) فان الاسلوب الثانى يتميز بسيادة الانتاج السلعى الصغير بين قطاعات عريضة من المواطنين يستخدمون طرقا انتاجية بدائية أو تقليدية (القطن مثلا) ، وتتضح أهمية هذا الفارق فى فترة ما بعد التحرر الوطنى السياسى والاقتصادى الكامل . فبينما تتحول المشروعات الاستثمارية الاستعمارية التى يؤممها البلد المتحرر الى جزائر انتاجية متقدمة من النواحى الفنية والاقتصادية يمكن الارتكاز عليها فى خدمة الاقتصاد القومى ، يبقى البحر الواسع من الانتاج السلعى الصغير ، المتخلف فنيا واقتصاديا ، عبئا على هذا الاقتصاد ويستلزم جهودا ضخمة لتطويره ، هذا بالاضافة الى أن التخصص الضيق الذى يفترضه الأسلوب الثانى ، والذى يمتص فى نفس الوقت جانبا كبيرا من النشاط الاقتصادى للبلد الخاضع ، يشوه الهيكل الاقتصادى العام للبلاد ويخل بتوازنه ويجعله ، حتى فيما بعد فترة التحرر ، فى مركز ضعيف مواجهة العالم الخارجى على النحو الذى نعرض له بعد قليل .

٤ ــ (ج) ومن خلال الأسلوبين الأول والثانى من أساليب الاستغلال الاستعمارى ، جمعت البلاد الاستعمارية ، من ثروات البلاد الخاضعة وثمرة عمل مواطنيها ، فائضا ضخما استخدمت الجزء الأكبر منه فى تمويل عملية التراكم التى كانت تجرى داخل حدودها ، وبعبارة أخرى ، استفادت منه فى التنمية المستمرة لقواها الانتاجية الذاتية ، وبنفس القدر ، حرمت البلاد الخاضعة من هذا الفائض الذى كان يمكن أن يخدم نموها الاقتصادى ، وانعكس هذا الاستنزاف المستمر ، والاستخدامات التى وجه لها ، فى الغنى المتزايد للبلاد استعمارية ، والافقار المتزايد المطلق والنسبى ، للبلاد الخاضعة .

٥ ــ (د) على أن الجريمة الأكبر للاستعمار هى أنه ، لكى يؤمن لنفسه الحصول على هذا الفائض ويقضى على كل مقاومة لسيطرته أو استغلاله ، قد فرض على البلاد الخاضعة نظما للحكم تستند الى طبقات ترتبط مصالحها وعاداتها وقيمها بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التى كان على الثورة الرأسمالية فى البلاد الاستعمارية نفسها أن تبدأ بالقضاء عليها كى تتمكن من افساح الطريق لتنمية قوى الانتاج وللتقدم الاقتصادى داخل حدودها . وفى بعض البلاد ، عمد الاستعمار الى أساليب الحكم المباشر واستقدم أعدادا غفيرة من المستوطنين الدخلاء زيادة فى تدعيم سلطاته .

ان الجمود النسبى فى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى كنا نشاهده فى البلاد العربية قبل أن تهب عليها رياح الثورة هو فى الواقع تجميد من فعل الاستعمار ، ذلك أنه أيا كانت مجموعة الأساليب التاريخية التى أدت الى بدء ظهور الثورة الرأسمالية ، وما صاحبها من نمو اقتصادى سريع ،

فى البلاد الغربية بالذات ، فان بلادنا العربية لم تكن بمعزل عن هذه التطورات . والتقدم التكنولوجى ، على أية حال ، بما يقدمه من براهين مادية ملموسة على تفوقه وامكانياته الأكبر فى الوفاء باحتياجات الانسان ، له قدرة مزدوجة على الانتشار من أقليم الى أقليم آخر ومن مجال من مجالات الحياة الى مجال آخر ، وعلى تحطيم كل الحواجز الاجتماعية أو الحضارية التى تقف فى طريقه . والدراسة المتمعنة لتاريخنا العربى الحديث تدل على أن التقدم التكنولوجى الذى بدأ فى الغرب كان له صداه ، وأحيانا خطوطه الموازية فى بعض بلادنا العربية منذ فترة مبكرة ، وأن النظم الاقتصادية والاجتماعية القديمة والطبقات المرتبطة بها كانت فى طريقها الى الانهيار قبل أن يأتى الاستعمار ليثبت بقاءها ويحافظ عليها بطرقه المصطنعة ويجمد مستوى نمو البلاد الاقتصادى ، وفى أحيان كثيرة يشوهه أو يرده الى الوراء ، ويلحق من الضرر بتطوير بلادنا الاقتصادى والاجتماعى ما يفوق أضعافا مضاعفة مدى ما حصل عليه من كسب .

٦ — والترابط الوثيق بين السيطرة الاستعمارية وبين نظم الحكم المستندة الى التكوينات الطبقية القديمة فى المجتمعات العربية ، بين الأساليب المختلفة للاستغلال الاستعمارى وبين التخلف الاقتصادى الواضح فى هذه المجتمعات ، هو الذى يفسر لماذا يتحول النضال ضد الاستعمار بالضرورة الى ثورة وطنية ذات مضمون اجتماعى ، ثم لماذا تتلاحم هذه الثورة مع الثورة الاشتراكية . ان التجربة الثورية لوطننا تثبت أنه لاسبيل الى التحرر الكامل من السيطرة السياسية الاستعمارية والاستغلال الاقتصادى الاستعمارى الا بتصفية مراكزه الاقتصادية داخل البلاد والقضاء فى نفس الوقت على القوة السياسية للطبقات القديمة التى كان وجوده يرتكز عليها وتقويض دعائمها الاقتصادية .

٧ — وحتى بعد استكمال هذا التحرر ، يبقى الاستقلال الوليد محتاجا الى تدعيم وحماية من محاولات العودة التى لايكف الاستعمار أبدا عن تكرارها ، وتصبح المهمة العاجلة اللازمة لتدعيم الاستقلال وحمايته من النكسة هى بناء الاقتصاد القوى المتطور . وهنا يبرز السؤال : أى طرق للبناء الاقتصادى هو الذى يحقق الحماية اللازمة للاستقلال القومى ويحصنه ضد تسلل السيطرة الاستعمارية من جديد ويكفل فى نفس الوقت التطور الاقتصادى السريع ، طريق البناء الرأسمالى أم طريق البناء الاشتراكى ؟ وتبرز معه الاجابة الواضحة « ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف ، لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى ، فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات . ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم : أولهما — أنها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالمية التى تدفعها الجماهير . وثانيهما — أن الامل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة » (الميثاق)

٨ ــ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان المعركة الوطنية ضد الاستعمار والطبقات المتحالفة معه تثبت أن أكثر القوى صلابة فى النضال وقدرة على التضحية واستعدادا للبذل هى جماهير العمال والفلاحين والطبقات الشعبية بوجه عام المحرومة من كل شىء ، فكما يقول الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه الأخير فى عيد العمال تلخيصا لمغزى معركة السويس « لقد كانت هذه الجماهير هى نفسها الجماهير المحرومة من خيرات وطنها ومن حمايته ومن أمانه ، وكانت على استعداد لأن تحميه ، كانت على استعداد لأن تضحى ، كانت على استعداد لان تموت ، مع أن الحماية لم تكن قد توفرت لها فى هذا الوطن .. كانت هذه الجماهير على استعداد لأن تفدى هذا الوطن ، مع ان المصالح الحاكمة فيه كانت على استعداد دائما على مر السنين وعلى مر الأيام للتضحية به .. ولكن صميم الموضوع .. صميم المسألة .. ان هذه الجماهير كانت تشعر بالانتماء لهذا الوطن ، تشعر بأن الوطن يملكها ، وتشعر أيضا بأنها تملك هذا الوطن ، تشعر له بحق الولاء والوفاء والفداء ... » والسؤال الثانى الذى يطرح نفسه اذن بعد معارك التحرر الوطنى ضد السيطرة الأجنبية والاستغلال الاستعمارى ويطرح نفسه معززا بالمواقف العملية للطبقات الاجتماعية المختلفة والتغيرات التى تصاحبها فى مراكز القوى هو : لمصلحة من يجرى البناء الاقتصادى بعد النصر ، وأى نوع من أنواع البناء هو ؟ أهو البناء الرأسمالى الضيق المتداعى القائم على استغلال القلة الرأسمالية لجموع الشعب ، أم هو البناء الاشتراكى العريض المتين الذى تشارك فيه جموع الشعب وتعبىء جهودها له ، عالمة أنها تبنى لنفسها لا لصالح القلة المستغلة ؟

٩ ــ وبطبيعة الحال فان هذه الصفحات لن تعرض بالتفصيل لمدى واساليب واشكال ونتائج الاستغلال الاستعمارى الذى تتعرض له مختلف البلاد العربية أو الذى تتعرض له البلاد العربية فى مجموعها كذلك لن تتعرض هذه الصفحات لموقع مختلف البلاد العربية من معركة التحرر الوطنى وانعكاساتها على تطورها الداخلى ، ولى تتناول الأسباب البعيدة المدى التى تجعل الحل الاشتراكى ، من الناحية الاقتصادية هو فى نهاية المطاف الحل الوحيد والحتمى لكافة مشاكلها ، كما لن تتبع الطرق المختلفة التى يسلكها بعض هذه البلاد بنحو ذلك الحل ولا المراحل الانتقالية المتداخلة الشديدة التعقيد والتشابك التى تمضى بها اليه . ذلك كله ولا ريب مما ستتناوله فى هذه الندوة الدراسات المتخصصة المقدمة عن كل بلد ، أو الدراسات العامة التى ستقدم عن هذه الناحية أو تلك من نواحى الصدام فى وطننا العربى مع الاستعمار أو هذا الجانب أو ذاك من جوانب التحول الاشتراكى أو البناء الاقتصادى .

١٠ ــ وحسب هذه الصفحات الان أن تشير الى بعض المشاكل العامة التى تنشأ فى ميدان العلاقات الاقتصادية الخارجية والتى تعترض طريق البلاد التى طهرت اقتصادها القومى من مراكز السيطرة والاستغلال الاستعمارية التى تعمل فى داخلها واممت وسائل الانتاج الرئيسية المتقدمه ومضت تحقق سيطرة الشعب على ما تبقى من هذه الوسائل وتضع هذا

وذلك فى خدمة التنمية الاقتصادية السريعة ، من خلال وضع وتنفيذ خطط شاملة لتطوير الاقتصاد القومى وبعبارة أخرى مضت تشق طريقها الى التقدم الاقتصادى من خلال عملية التحول الاشتراكى . ان من المسلم به أن سرعة النمو الاقتصادى فى هذه البلاد تتوقف فى الأساس على :

(ا) معدل التراكم التى يتحقق فيها أى على نسبة ما تخصصه من دخلها القومى للاستثمار فى انشاء قوى انتاجية جديدة أو تطوير ورفع كفاءة القوى الانتاجية القائمة .

(ب) الاتجاهات التى يتجه اليها هـذا التراكم (مثـلا : نسب توزيع الاستثمارات بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الانتاجيـة او بين الصناعة والزراعة ، أو بينهما معا وبين الاستثمارات العـامة المتعـددة الأغراض والاستثمارات الاجتماعية التى تستهدف تطوير القدرات البشرية الانتاجية) .

(جـ) مدى الكفاءة التى تتحقق فى تنفيذ هذه الاستثمارات وفى الافادة منها بعد أن تصل الى مرحلة الاثمار : الكفاءة العامة التى تشيع فى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، والناشئة مثلا عن توافر التوازن بين الأبعاد الاقتصادية المختلفة أو عن نظم الحوافز الفعالة أو القدرة على استثارة الحمـاس الشعبى للانتاج ، والكفاءات المتخصصة المرتبطة بتوافر القدرات التكنولوجية المختلفة .

١١ ـــ ومن المسلم أيضا أن هـذه العوامل تتوقف بدورها على مدى الشوط الذى قطعه المجتمع فى طريق التحول الاشتراكى وطبيعة توازن القوى الاجتماعية السائد فى هذه المرحلة وأشكال الصراع الاجتماعى الدائر وأساليبه ومدى قوة التنظيم السياسى ونوعيته ودرجة ارتباطه بالجماهير وقدرته على التأثير فيها .. الخ والمهم ، فى مجالنا الحالى ، من ذلك كله هو أن تؤكد على حقيقة معينة ، هى أنه على خلاف الامر فى مرحلة التبعية الاستعمارية حيث تكون البلاد التابعة جزءا من النظام الرأسمالى العالمى وتكون الظروف الخارجية هى العامل الحاسم فى رسم تطورها الاقتصادى والاجتماعى ، فان التحرر من السيطرة الاستعمارية يضع زمام عجلة التطور من جديد فى يد القوى الداخلية وبقدر ما تكون الغلبة فى الصراعات الاجتماعية الدائرة للقوى صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى والعاملة على تحقيقه بقدر ما تفلح هذه القوى فى تدعيم التنمية الاقتصادية الهادفة ـــ كبديل عن النمو الاقتصادى التلقائى ـــ وتوفير مقوماتها ورفع معدلاتها .

١٢ ـــ على أن هذه العملية لا تجرى بعيدا عن المؤثرات والظـروف الخارجية ، المواتى منهـا وغير المواتى ، ويهمنا فى هـذا الصدد أن نشير الى اعتبارين :

(ا) انقسام « العالم الخارجى » بالنسبة للبلاد التابعة التى ملكت زمام مصيرها ومضت فى طـريق التحول الاشتراكى الى كتلتين رئيسيتين

المعسكر الاستعمارى ، الذى مهما قيل فى الانحسار المستمر والمتزايد لنفوذه فانه لا يزال قوة فعالة فى المجال الدولى ، وخاصة فى الميدان الاقتصادى ، لا يفتأ يتآمر على البلاد المتحررة وخاصة تلك التى تتحول منهـا نحـو الاشتراكية ، ويتحسس باستمرار مواطن الضعف فيها ليتسلل من جديد الى مواقعها القديمة ، مواقع السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادى والمعسكر الاشتراكى ، الذى ساند بثبات وحسم ــ فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية وأحيانا العسكرية ــ نضالها من أجل التحـرر الوطنى السياسى والاقتصادى واستمر يسـاند جهودها من أجـل البناء الاقتصادى .

(ب) اعتماد الاقتصاد القومى فى البلاد الحديثة التحرر بوجه خاص على العالم الخارجى ، ذلك الاعتماد الذى تمتد جذوره الى الماضى القريب الذى كانت تربطها فيه روابط التبعية بالبلاد الاستعمارية ، والذى تقوى أواصره رغبة هذه البلاد فى استيراد الالات والمعدات الانتاجية الحديثة من البـلاد المتقدمة كعامل مساعد يزيد من سرعة نموها .

١٣ ــ وهذا الاعتبار الثانى يحتاج الى شىء من التفصيل . ذلك انه اذا كانت سرعة النمو الاقتصادى فى أى بلد من البلاد الحديثة التحرر يتوقف فى المحل الاول والاخير على محصلة العوامل التى تحدد تطورها الداخلى (على النحو الذى سبقت الاشارة اليه فى الفقرتين رقمى ١٠ ، ١١) فمما لا شك فيه فى نفس الوقت أنه ، عند أية مرحلة معينة من مراحل هـذا التطور الداخلى ، فان سرعة النمو الاقتصادى تتأثر أيضا الى درجة كبيرة بمدى قدرة البلد النامى على الاستيراد من الخارج،استيراد الآلات والمعدات الحديثة التى تساعد على دفع عجلة التنمية ، واستيراد المواد الخام والمواد الوسيطة التى يزداد الحاجة الى الحصول عليها من الخارج مع تعقـد الحياة الاقتصادية وتنوع فروع الانتاج الصناعى (خصوصا اذا كانت مساحة البلد النامى محدودة) وأحيانا استيراد المواد الغذائية نتيجة لزيادة تركز الحياة الاقتصادية فى المدن وعجز الزراعة عن النمو بمعدل يتناسب مع معدل النمو الصناعى .

١٤ ــ وبشكل عام فان قدرة بلد ما على الاستيراد تتوقف على قيمـة ما يستطيع تصديره الى الخارج وعلى قيمة القروض أو المعونات التى يستطيع الحصول عليها من الخارج . ومن الناحية الأولى قد يبدو أن التركة المثقلة التى ترثها البلاد النامية يمكن أن تتحول ، مع التحرر الاقتصادى والاتجاه السريع الى التنمية ، الى عنصر ايجابى فى الموقف فحصيلة العملة الاجنبية من المشروعات الاستثمارية الاسـتعمارية التى كانت تخـدم فى الأساس الاسواق الخارجية يمكن أن تستخدم فى التمويل الخارجى لعمليات التنمية ، كذلك فان النمو الاستثنائى لفروع الانتاج التقليدية الموجهة نحو التصدير الذى فرضه الاستعمار فى مرحلة التبعية يمكن أن يدر وفرا آخر من العملات الأجنبية .

١٥ — والى حد ما فان ذلك صحيح ، ولكن حصيلة العملات الأجنبية من هذا المصدر أو ذاك تبقى مع ذلك محدودة بالمقارنة مع المطالب الضخمة التى يتطلبها التعمير السريع لاقتصاد خربه الاستعمار طوال سنوات طويلة من السيطرة وشوه اتجاهاته واخل بتوازنه . والملاحظ أيضا وذلك هو الأهم ، أن الاستعمار ، بحكم سيطرته الباقية حتى الان على الاسواق العالمية لا يعدم الوسائل المختلفة لكى يحرم البلاد النامية فى أسواق التبادل الخارجى ومن خلال التأثير على ما يسمى بشروط التبادل الدولى ، من الكثير مما كسبته هذه البلاد بتحريرها لاقتصادها الداخلى (من الاستثناءات الواضحة لهذه القاعدة قناة السويس) والدليل على ذلك أنه بينما كان التغير المستمر لصالح الدول الاستعمارية فى شروط التبادل الدولى بينها وبين البلاد المستعمرة بطيئا نسبيا فى نصف القرن السابق على الحرب العالمية الثانية ، فان هذا التغير سارع الخطى الى حدود التدهور فى السنوات اللاحقة لهذه الحرب وما شهدته من انتصار حركة التحرر الوطنى على النطاق العالمى فاحصاءات عصبة الأمم القديمة تدل على أن الرقم القياسى لأسعار السلع الصناعية ، اذا أخذ كنسبة من أسعار المواد الأولية (على أساس سنة ١٩١٣) قد ارتفع من ٩٥ الى ١٣٥ فى الفقرة من ١٨٧٦/١٨٨٠ الى ١٩٣٦/١٩٣٨ . هذا بينما نعرف جميعا الارتفاع الكبير فى كمية المواد الاولية اللازمة لشراء كمية ثابتة من المنتجات الصناعية والذى يكشف عنه بشكل درامى الأرقام الاتية التى أوردتها الهيئة العالمية للزراعة والأغذية . (الجدول رقم ٢) .

(الجدول رقم ٢)

كمية المواد الأولية اللازمة لشراء جرار قوته ٣٠ — ٣٩ حصان

السلعة	نسبتها الى الصادرات القومية	البلد المصدر	الزيادة من ٥٥ الى ١٩٦٢
الكاكاو	٦٧ ٪	غانا	٣٣ ٪
زيت جوز الهند	٣٥ ٪	الفلبين	٢١ ٪
البن	٤٦ ٪	البرازيل	١٠١ ٪
النحاس	٥٨ ٪	روديسيا	٢٨ ٪
القطن (كرنك)	٧١ ٪	الجمهورية العربية المتحدة	٦١ ٪
البترول	٩٢ ٪	فنزويلا	١٩ ٪
الارز	٧١ ٪	بورما	٢٣ ٪
المطاط	٦٦ ٪	ماليزيا	٧٠ ٪
الشاى	٦٠ ٪	سيلان	٥٥ ٪
التبغ	٢٦ ٪	تركيا	٦٣ ٪
الصوف	٥٥ ٪	أورجواى	٣٠ ٪

كذلك نعرف من احصاءات الأمم المتحدة أنه فيما بين سنة ١٩٦٠، ١٩٦٥ أى فى خمس سنين فقط هبطت شروط التبادل الدولى للبلاد الافريقية فى مجموعها وفى غير صالح هذه البلاد من ١٠٠ الى ٩٣ . وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة مثلا فقد هبط سعر القطن من ٦٤ بنس للرطل فى الفترة ١٩٥٠ / ١٩٥٤ الى حوالى ٤٧ بنس فى الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٩ ثم الى ٣٩ بنس فى الفترة ١٩٦٢/٦٠ والى ٣٦ بنس فى عام ١٩٦٣ . اى ان سعره قد هبط بنسبة تقرب من ٤٤٪ واذا انتقلنا الى المحصول التالى للقطن فى الاهمية وهو الأرز نجد أن سعره العالمى فى الفترة ١٩٦٢/١٩٦٠ قد نقص بمقدار ٢٥٪ عما كان عليه فى الفترة ١٩٥٠/١٩٤٨ ، وهكذا بالنسبة للمحاصيل التصديرية الهامة الاخرى كالبصل والبطاطس والفول السودانى ، فى الوقت الذى اضطردت فيه زيادة أسعار وارداتنا من السلع الصناعية وخاصة السلع الصناعية الانتاجية . وبشكل عام فقد هبطت أسعار المواد الأولية فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٢ بمقدار ٧٪ بينما ارتفعت أسعار المواد المصنوعة فى نفس الفترة بمقدار ٢٧٪ وادى ذلك الى هبوط شروط التبادل بالنسبة للدول النامية بحوالى ٢٧٪ والأرقام الاتية (الجدول رقم ٣) تعبر عن الخسائر التى لحقت بالبلاد النامية (على أساس أسعار ١٩٥٢/١٩٥١) نتيجة لانخفاض أسعار صادراتها .

(الجدول رقم ٣)

خسائر البلاد النامية نتيجة انخفاض أسعار صادراتها

على أساس أسعار ١٩٥٢/١٩٥١

ببلايين الدولارات

السنة :	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الخسارة :	٣ر٢	٢ر٧	٧ر٢	٤ر٣	٣ر٤	٣ر٤	٤ر٣	٤ر٤	٧ر٥	٨ر٥

١٦ ــ ومن المهم هنا أن نؤكد أن التدهور فى شروط التبادل الدولى ضد صالح البلاد النامية والخسائر الفادحة التى تتحملها نتيجة لذلك تقع عند عقبات الدول الاستعمارية . ان هذه الدول مسئولة بالدرجة الاولى تاريخيا لانها هى التى فرضت ــ فى فترات سيطرتها الاستعمارية ــ هذا النوع من التخصص الدولى الذى تتبادل فيه البلاد التابعة المواد الأولية التى تصدرها مع المواد الصناعية التى تستوردها من الدول الاستعمارية وهى مسئولة مسئولية مستمرة متجددة لأنها ، بسياستها الاقتصادية المنوعة الأساليب ،والقائمة على الممارسات الاحتكارية وتحديد الحصص ورفع الرسوم الجمركية وتكوين الفوائض الضخمة من مختلف السلع الأولية والتحكم فى توقيت وكميات تصريفها والتحكم فى السيولة الدولية ونظم الائتمان الدولى ثم بحكم أنها لا تزال العميل الأكبر فى اسواق المواد الأولية بوجه عام ، تستطيع أن تؤثر فى الأسعار لصالحها وتتعمد ذلك بوجه خاص بالنسبة للدول التى لا ترضى عن مواقفها الدولية أو ترفض الخضوع لاتجاهاتها الاستغلالية . ونحن نعلم جميعا قصص المؤامرات المختلفة التى

دبرتهـــا مثلا على محصول الكاكاو فى غينيا أو المطاط فى اندونيسيا أو القطن فى مصر .

١٧ ـــ ومما لاشك فيه أن الطابع العـــام للتبادل التجارى بين البلاد النامية أو البلاد المتحررة ، ومنها البلاد العربية ، وبين بلاد الكتلة الاشتراكية هو طابع تبادل المواد الأولية التى تصدرها البلاد الأولى مع السلع الصناعية التى نستوردها من الكتلة الاشتراكية ، كما أن هذا التبادل يجرى بشكل عام وفقا للأسعار العالمية ويخضع بشكل عام لظاهرة تدهور شروط التبادل التجارى بين المواد الأولية والسلع الصناعية . وقد اتخذ بعض الكتاب فى بلادنا من هذه الحقيقة الجزئية ذريعة لاطلاق الحديث بوجه عام عن التبادل التجارى بين البلاد النامية « والبلاد الصناعية » بل واحيانا لالحاق بلاد الكتلة الاشتراكية بشكل ظاهر أو مستتر ، بالبلاد الاستعمارية عند تحليلهم للمشاكل الاقتصادية التى تواجه البلاد النامية أو البلاد العربية فى علاقاتها بالعالم الخارجى . أن هذه التعميمات تتجاهل حقائق عديدة ليس فى صالح بلادنا تجاهلها أو التنكر لها ، سواء من هذه الحقائق ما يتعلق بالتطور التاريخى لعلاقاتنا الاقتصادية بالبلاد الاستعمارية والدور التاريخى الذى لعبته علاقاتنا الاقتصادية ببلاد الكتلة الشرقية ، أو فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقات بشقيها ، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام فى الوقت الحاضر .

١٨ ـــ ولنترك حقائق الماضى وتطوراته ، فهى معلومة للكافة ، ونقف قليلا عند حقائق الحاضر ، وأول هذه الحقائق أنه رغم النمو المتعاظم للقوة الاقتصادية للكتلة الاشتراكية ، فان دورها الكمى فى التبـــادل التجـــارى الدولى ، وبالتالى قدرتها على التأثير فى الاسواق العالمية لا يزال محدودا بالمقارنة مع البلاد الاستعمارية . بل ويكاد يكون مجمدا نسبيا فى السنوات الأخيرة ، على النحو الذى تشهد به الأرقام الواردة فى الجدول رقم (٤) .

(جدول رقم ٤)

النصيب النسبى من التجارة الدولية لبلاد كتلة التعاون الاقتصادى الاشتراكية

(النسبة المئوية لهذه البلاد الى التجارة العالمية ٪)

النســـبة	٩٥٥	٩٦٠	٩٦١	٩٦٢	٩٦٣	٩٦٤	١٩٦٥
نسبة الصادرات الى الصادرات العالمية	٨ر٧	١٠ر٤	١٠ر٧	١١ر٣	١١ر١	١٠ر٨	١٠ر٧
نسبة الواردات الى الواردات العالمية	٧ر٧	١٠ر٠	١٠ر٢	١٠ر٦	١٠ر٤	١٠ر٣	١٠ر٠
نسبة مجمل الصادرات والواردات الى مجموع التجارة العالمية . . .	٨ر٢	١٠ر٢	١٠ر٥	١٠ر٩	١٠ر٨	١٠ر٦	١٠ر٤

هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه نسبة صادرات البلاد الرأسمالية المتقدمة الى مجموع الصادرات العالمية بانتظام تقريبا من ٦٦٪ فى سنة ١٩٥٨ الى ٦٨٪ فى سنة ١٩٦٤ وتناقصت نسبة صادرات البلاد النامية بانتظام من ٢٣٪ فى سنة ١٩٥٨ الى ٢٠٪ فى سنة ١٩٦٤ ، وفى الوقت الذى تزايدت فيه نسبة واردات البلاد الرأسمالية المتقدمة الى مجموع الواردات العالمية بانتظام من ٦٥٪ فى سنة ١٩٥٨ الى ٦٦٪ فى سنة ١٩٦٤ وتناقصت نسبة واردات البلاد النامية بانتظام من ٢٤٪ فى سنة ١٩٥٨ الى ١٩٪ فى سنة ١٩٦٤ .

والحقيقة الثانية هى أن التجارة الدولية للبلاد الاشتراكية المكونة لمجموعة التعاون الاقتصادى فيما بين بعضها البعض تستغرق الجانب الأكبر من تجارتها الدولية اذ تتراوح بين ٥ر٧٤٪ ، فى اتجاه نزولى مستمر ، حتى ٢ر٧٠٪ فى سنة ١٩٦٥ كما أن نصيبها من تجارة المواد الدولية بشكل عام يتذبذب حوالى ١٠٪ من مجموع التجارة العالمية لهذه المواد .

والحقيقة الثالثة هى أنه فى تجارة البلاد الاشتراكية المكونة لمجموعة التعاون الاقتصادى مع البلاد النامية بوجه خاص ، فان هذه المجموعة تستورد من البلاد النامية أكثر بكثير مما تصدر اليها ، فبينما بلغت صادرات البلاد النامية الى تلك المجموعة مثلا فى عام ١٩٦٢ ــ مقدار ٦٥٥٠ مليون دولار فان وارداتها من مجموعة البلاد الاشتراكية لم تجاوز فى نفس العام ١٩١٠ مليون دولار ، وتصدق هذه الظاهرة بوجه خاص فى علاقاتها مع الدول العربية المتحررة أو التى تبنى الاشتراكيه . ومعنى ذلك ، ليس فقط أن هذه التجارة تحقق للبلاد النامية فائضا يمكن استخدامه فى اغراض أخرى ، وانما هو يعنى أيضا أن البلاد الاشتراكية تتقدم لشراء قسط كبير من المحصولات التقليدية للبلاد المتحررة وتخطط فى اقتصادها الداخلى على هذا الاساس كوسيلة لتخفيف الضغط الاستعمارى الاقتصادى عن هذه البلاد .

١٩ ــ والحقائق السابقة كلها تكشف عن حقيقة الدور الذى تقوم به البلاد الاشتراكية فى تبادلها التجارى مع الدول النامية ، وخاصة المتحررة منها ، لا كشريكة فى أسلوب الاستغلال الاستعمارى القائم على تبادل المواد المصنوعة مع المواد الأولية وعلى تأكيد هذا النوع المشوه للتخصص الدولى ، ولكن كسند ترتكز عليه البلاد النامية للمساومة والحصول على أحسن الشروط فى الاسواق العالمية ، ويزداد هذا الدور وضوحا اذا لاحظنا أن البلاد الاشتراكية التى يقوم اقتصادها على التخطيط لسنوات متعددة ، تبدى استعدادها لعقد اتفاقيات تبادل تجارى طويل المدى تضمن للبلاد النامية أسواقا مستقرة تتسلح بها فى مواجهة تقلبات العرض والطلب التى تعتمد عليها البلاد الاستعمارية فى الضغط على أسعار منتجاتها ، وأنه بينما تسعى البلاد الاستعمارية جهدها وتستعين بكل قوتها الاقتصادية وبنصائح خبرائها ومستشاريها وبنفوذها على المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية وبتكتلاتها الاقتصادية لكى تصدر الى البلاد النامية السلع الصناعية الاستهلاكية أو على الأكثر السلع الانتاجية التى تقيم الصناعات الاستهلاكية مقابل المواد

الأولية التى تستوردها منها ، وتقيم الحواجز الضخمة فى وجه السلع الصناعية التى يمكن أن تصدرها اليها البلاد النامية وتفرض عليها الاتاوات الضخمة مقابل البراءات أو حقوق الاختراع التى تسمح لها باستخدامها او الخبرات الفنية التى تتقدم بها على كره منها اليها بينما ذلك هو المسلك العام الذى تسلكه الدول الاستعمارية ، والذى يتسق مع ماضيها وتكوينها الاجتماعى وطبيعة المصالح المتحكمة فيها ، والذى لا تعدل عنه الا مضطرة وتحت تأثير الخوف من توثيق العلاقات بين البلاد النامية وبلاد الكتلة الاشتراكية ، فاننا نجد من الجهة الاخرى أن صادرات البلاد الاشتراكية الى البلاد النامية تتركز اكثر ما تتركز فى السلع الانتاجية وخاصة تلك التى تخدم فى اقامة هيكل أساسى صناعى وطيد للاقتصاد القومى ، وانها تقبل عقد اتفاقات طويله المدى تضمن تصريف السلع الصناعية التى تنتجها البلاد النامية داخل حدودها ، وانها تقدم خبراتها الفنية والتكتيكية فى آخاء لا يضن بخبرة ولا يتعالى على المواطنين ولا يقف موقف المعلم ويسعى فى نفس الوقت لحجب كل أسرار الفنون الانتاجية كما يفعل الخبراء الغربيون وحسب من يريد التعرف على المزيد فى هذه النواحى ان يطالع محاضر اعمال المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية المنعقد فى جنيف فى سنة ١٩٦٤ ويقارن بين مواقف الدول الاشتراكية من قضايا التنمية والتجارة الدولية الحيوية بالنسبة للبلاد المتحررة ومواقف البلاد الاستعمارية المسوف أو المراوغ أو المعطل منها .

٢٠ ــ وقد أشرنا فيما مضى الى أن المصدر الثانى الذى يمكن أن يساعد على تمويل عملية التنمية بالعملة الاجنبية هو القروض والمساعدات الاجنبية ويمكن أن نضيف الى ذلك الاستثمارات المباشرة التى يقوم بها الاجانب منفردين أو بالمشاركة مع احدى الهيئات التابعة للدولة النامية وهذا النوع الاخير من أنواع التمويل لعملية التنمية لا يقدم عليه الا الراسماليين وبغرض الحصول على الربح . وهو من ثم يثير ، بالنسبة للبلد الذى ينتهج طريق التحول الاشتراكى التساؤل كيف تمول التنمية الاقتصادية فى بلد يبنى الاشتراكية بعملية هى من صميم الاستغلال الرأسمالى ؟ والواقع أن مثل هذه العمليات يمكن أن تكون من قبيل العمليات المؤقتة العارضة والمحدودة ، التى قد تقتضيها ضرورات محددة فى فترات معينة وينتهى أثرها بانتهاء الضرورات التى دعت اليها . وبقدر ما تزداد متانة البناء الداخلى السياسى والاقتصادى للبلد الذى يلجأ الى مثل هذا الطريق بقدر ما يستطيع أن يتحمل هذا الجسم الغريب الطارىء عليه ويلفظه بعد أن تنتهى مهمته . والمهم أن تكون نتائج العملية من كافة نواحيها الاقتصادية والفنية والاجتماعية محسوبة بدقة كاملة وأن يتوافر الكادر السياسى والفنى الذى يضمن بقاءها فى الحدود التى رسمت لها ، ويمنع مثلا من أن تستخدم المرتبات العالية التى يدفعها راس المال الاجنبى لعماله وموظفيه وسيلة للافساد السياسى أو للتضليل الفكرى .

٢١ ــ وباستثناء هذه الحالات المؤقتة والعارضة تبقى القروض والمساعدات المقدمة للدولة هى الوسيلة الرئيسية الثانية لتمويل التنمية بالعملات الاجنبية اللازمة وللاضافة فى نفس الوقت الى حجم الفائض

المخصص لها وهنا أيضا ينبغى التفرقة بين القروض والمساعدات التى تقدمها البلاد الاشتراكية ، والقروض والمساعدات التى تقدمها البلاد الاستعمارية والهيئات الدولية المالية والاقتصادية الواقعة تحت نفوذها . والحقائق الاقتصادية بالنسبة للنوعين من القروض شائعة معروفة فالقروض المقدمة من البلاد الاشتراكية تتميز عادة بأنها أقرب الى التسهيلات الائتمانية الطويلة الاجل التى يقصد بها تمويل عمليات استثمارية محددة تبنى قوى انتاجية جديدة فى البلد المقترض ، وبأن سعر الفائدة عنها منخفض ، وان موعد بدء سداد الاقساط يتراخى الى ما بعد تنفيذ الاستثمار وجنى ثماره ويمتد الى أجل طويل نسبيا ، وأن السداد يتم من خلال تصدير حاصلات البلد المقترض، واحيانا من منتجات المشروع الاستثمارى الذى تم الاقتراض من أجله . وهذه كلها مزايا لا تجتمع كلها قط فى أى من القروض الغربية وينـدر أن يجتمع عدد ولو قليل منها فى واحد منها .

٢٢ ــ على أن الأهم من ذلك ، فى مجال التفرقة بين النوعين من القروض وخاصة بالنسبة للبلاد التى تبنى الاشتراكية ، هو الاهداف التى تستهدف منها . ان البلاد الاشتراكية يهمها من حيث المبدأ ومن حيث المصلحة ومن حيث طبيعة النظام الاجتماعى السائد فيها أن تساعد البلاد النامية على أن تتحرر تحررا كاملا من دائرة النفوذ الاقتصادى الاستعمارية ، وأن تبنى اقتصادها ، وأن تتحول اشتراكيا ، وهى لا تسعى وراء أهداف استغلالية لأن نظامها الاجتماعى يتنافى مع استثمار رؤوس الأموال فى الخارج ولا يحتاج ــ من جهة أخرى ــ الى هذا الاستثمار ليحافظ على معدل عال للربح أو للنشاط الاقتصادى . والبلاد الاستعمارية هى بحكم طبائع الامور على النقيض من ذلك كله . واذا كانت مع ذلك تتقدم بالقروض أو المساعدات ، فبقصد تمهيد الأرض لرأس المال الخاص وخلق الظروف المواتية لتسلله ومتابعة استغلاله ، أو ، حيث يوصد البلد المتلقى للقروض أبوابه فى وجه رأس المال الخاص الاجنبى ويمضى بحسم على طريق التحول الاشتراكى ، بقصد كسب الوقت ومحاولة التأثير من مختلف الزوايا والنواحى على عملية التحول الاجتماعى وتوهم القدرة على تعطيلها أو ابطاء سرعتها ، وعندما يتضح للبلاد الاستعمارية سراب الوهم الذى كانت تتعلق به تكشف عن أنيابها الحقيقية وتظهر على طبيعتها : طبيعة قبض اليد عن كل مساعدة فعالة بناءة والمعاداة الكاملة التى لا تقف عند حد .

٢٣ ــ والسطور السابقة لا تدعى أكثر من تقديم الاطار العام ، أو على الاصح بعض جوانب الاطار العام ، الذى تدور فى داخله العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد العربية . على أن رسم الاطار العام لا يعنى تقديم الحلول للمشاكل النظرية أو العملية ، ولا حتى التشخيص المتقصى لهذه المشاكل ولنأخذ على سبيل المثال وبقدر أكبر من التفصيل ، موضوع العلاقات الاقتصادية مع البلاد الاشتراكية .

٢٤ ــ ان من المسائل التى تلفت النظر فى هذا الشأن ما سبقت الاشارة اليه من ثبات النصيب النسبى للبلاد الاشتراكية فى التجارة الدولية ، وهو ثبات من جهة يتنافى مع التغير المستمر لصالحها فى موازين القوة الاقتصادية

والنمو الاقتصادى وثبات ــ من جهة أخرى ــ عند مستوى يقل بكثير عن وزنها النسبى فى الانتاج العالمى . وأيا كانت أسباب هذه الظاهرة وهى كثيرة معقدة ، منها حرص هذه البلاد على التنمية المتوازنة لمواردها الاقتصادية الداخلية ومنها عدم تصديرها لرءوس الاموال الى الخارج ، فان من غير المنتظر أن تختفى هذه الظاهرة لفتره طويلة فى المستقبل ومعنى ذلك بقاء الاسعار العالمية التى يتحكم فيها الاستعمار حكما فى تحديد أسعار التبادل بين المواد التى تدخل سوق التبادل الدولى ، بما فى ذلك المواد التى تتبادل بين بلاد الكتلة الاشتراكية والبلاد المتحررة أو المتحولة الى الاشتراكية . ويدعم هذه النتيجة من جهة أخرى اتجاه بعض بلاد الكتلة الاشتراكية التى بلغت درجة عالية من التقدم الصناعى والنمو الاقتصادى (مثل تشيكوسلوفاكيا) الى الاستعانة بنظام السوق فى رفع الكفاءة الانتاجية لمشروعاتها ، عن طريق وضعها فى موضع المنافسة المباشرة مع منتجات البلاد الراسمالية .

٢٥ ــ والسؤال الذى تثيره هذه الظواهر هو : اذا كان هناك مجال للمزيد من التعاون الاقتصادى المثمر والتبادل التجارى بين بلاد الكتلة الاشتراكية والبلاد المتحررة أو البلاد التى تبنى الاشتراكية واذا كان ذلك يتطلب التخطيط السابق المشترك والاتفاقات التجارية الطويلة الأجل على انواع السلع المتبادلة وكمياتها وأسعارها ، فعلى أى أساس يتم تحديد أسعار التبادل ؟ واذا لم يكن هناك مفر من الاحتكام الى الاسعار الدولية وهى تتحدد على النحو الذى سبق أن عرضنا له ، فعلى أى أساس تختار البلاد التى تبنى الاشتراكية السلع التى تتوسع فى انتاجها لكى تتبادل عليها مع ما تحتاج اليه من منتجات البلاد الاشتراكية المتقدمة ؟ .

٢٦ ــ والواقع أن هذا التساؤل الاخير يثير تساؤلا أكبر وأعلم وأعمق : اذا رفضنا كاشتراكيين يخططون على أساس علمى ، أسلوب تحديد مجالات التخصص الدولى بواسطه قوى السوق العمياء ومراكز القوة الاقتصادية النسبية للاطراف الداخلة فى التبادل الاقتصادى الدولى . فعلى أى أساس يتحدد التخصص الدولى والتبادل الدولى ؟ .

٢٧ ــ ومن الواضح أن هذه الصفحات لن تتسع لمحاولة الاجابة على هذا السؤال الذى يثير قضايا نظرية وفنية بالغة التعقيد ولكن ثمة حقيقه بعينة نرى ضرورة التأكيد عليها فى الصفحات الحالية ، وهى أن التخصص الدولى على أساس دائم حتى فيما بين البلاد الاشتراكية بعضها والبعض لن يكون مثمرا لبلد من البلاد الا اذا تفرع من أعلى قاعدة عريضة عميقة يتوافر فيها للاقتصاد القومى هيكل متكامل ومرن من كافة الصناعات الاساسية اللازمة للنمو الاقتصادى والحضارى الحديث فى كافة اتجاهاته . . لن يؤتى التخصص الدولى كافة ثماره الا اذا اتخذ من هذه القاعدة العريضة

العميقة للاقتصـــاد القومى ومن ذلك الهيكل المتكامل المرن نقطة البـــدء لانطلاقه .

٢٨ ــ ان الحقيقة الثابتة بالنسبة لكل اقتصاد قومى قادر على النمو السريع فى عصرنا الحديث هى التغير المستمر ــ وبمعدلات متزايدة ــ فى الطرق الفنية المتبعة فى الانتاج والتشعب والتنوع المتزايد فى فروع الانتاج نفسها كنتيجة للتقدم المتزايد السرعة فى العلوم الحديثة سواء فى ذلك العلوم الاساسية أو العلوم التطبيقية والتكنولوجية وبقدر ما يستطيع بلد من البلاد أن يكون سباقا فى هذه الميادين أو على الاقل مواكبا لمعدلات التقدم العام الذى يتحقق على المستوى العالمى بقدر ما يستطيع أن يكون فى مركز أقوى من الناحية الاقتصادية ويمكن أن يحصل فى مبادلاته الخارجية على مقابل عادل لمنتجاته الوطنية على أن التقدم التكنولوجى الذى يحدث فى أى فرع معين من فروع الانتاج يرتبط أوثق الارتباط بالتقدم العام فى العلوم الاساسية وبالتقدم التكنولوجى فى العديد من ــ نكاد نقول فى كافة ــ فروع الانتـــاج الرئيسية الاخرى . وكلما اتسعت القاعدة العريضة للاقتصاد القومى ــ بكل ما ترتكز عليه من علوم وفنون ــ وزاد عمقها ، كلما زادت قدرتها على تغذية الفروع العديدة المتشعبة منها بعوامل القوة والنماء .

٢٩ ــ هذا من جهة ومن جهة أخرى فكلما اتسعت هذه القاعدة وزاد عمقها فى بلد معين كلما زادتنوع الحياة فى هذا البلد وأعطى لمواطنيه المزيد من الفرص لتنمية مواهبهم الفردية وممارسة قدراتهم المتخصصة أو المتنوعه واشباع رغباتهم فى اختيار هذا النوع أو ذاك من أنواع النشاط الانتـــاجى والاجتماعى . ان المطلب الاول للانسان هو اشباع احتياجاته الضرورية ولكن بعد حد أدنى من الدخل فان نوع العمل الذى يقوم به ومدى تجاوبه مـــع استعداداته وميـــوله ونوازعه يصبح عامـــلا لا يقل أهميـــة عن مستوى الدخـــل الذى يحصـــل عليه فى التـــأثير على سعادته ومن هنـــا أهميته والغنى الذى لا حد له فى ضروب الحياة والانشطة الانتاجية المختلفة التى تقدمها المجتمعات المتكاملة التطور لافرادها ان التخلف الحضـــارى الناشىء من سيادة أسلوب واحد رتيب للانتاج هو النغمة المميزة للريف ولكن اصطلاح الريف ، من هذه الناحية لا يعنى فقط المجتمعات القائمة على الزراعة فالتخصص الصناعى الضيق الذى يؤدى الى سيادة لون واحد من الانتاج الصناعى فى بلد معين يعنى قيام نوع من « الريف الصناعى » لا يقل ضيقا ورتابة عن الريف الزراعى .

٣٠ ــ على أن انشاء قاعدة عريضة عميقة للاقتصاد القومى يتوافر لها هيكل متكامل ومرن من الصناعات الاساسية اللازمة للنمو الاقتصادى والحضارى الحديث أمر لا يمكن أن يتسع له أو يتحمل ثقله بلد صغير محدود الحجم محدود السكان محدود الموارد الطبيعية وخاصة فى ظروف النمو المستمر فى الحجم الاقتصادى الامثـــل للوحدات الانتاجية الـــذى تفرضه التطورات التكنولوجية الحديثة وراء هذه الحقيقة يكمن أحد العوامل الرئيسية التى تحرك التاريخ فى وطننا العربى نحو الوحدة الحتمية للبلاد العربية التى

تتعاون فيما بينها على بناء مجتمعها الاشتراكى الواحد أن اتساع الوطن العربى بكل امكانياته وموارده البشرية والاقتصادية والطبيعية لاضيق البلاد العربية المجزأ هو وحده الذى يفسح المجال لانشاء مثل هذه القاعدة العريضة العميقة التى يتطلبها عالمنا المعاصر والتى أصبحت تضيق عنها حتى البلاد الصناعية الكبيرة المتقدمة وتدفع بها نحو أشكال مختلفة من الوحدة .

والتخطيط الاقتصادى الشامل الذى يفترض بالضرورة بناء مجتمع اشتراكى هو وحده الذى يمكن فى ظروف الاقتصاد الحالية التى فرضها الاستعمار على العالم العربى من تعبئة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية التى يتطلبها انشاء مثل هذه القاعدة . والوحدة الشاملة بين البلاد العربية التى تبنى الاشتراكية الوحدة القائمة على التخطيط الواحد للوطن الواحد الذى يتمتع فيه المواطنون جميعا أيا كان البلد العربى الذى نشأوا فيه بنفس الفرص المتكافئة فى أى جزء من أجزائه ونفس الحقوق ونفس المزايا ونفس القدرة على المشاركة فى الثمار التى يوفرها البناء الاقتصادى المشترك . هذا النوع من الوحدة هو وحده الذى يقضى على الحساسيات ويتكفل بحل المشاكل النظرية والعملية التى يثيرها التخصص الدولى حتى بين البلاد الاشتراكية . أنه عندئذ يحل هذه المشاكل لانه يتجاوزها ويرتفع منها ويجعل الاستفادة المشتركة من الامكانيات الخاصة المتوافرة فى أى بلد عربى على نفس المستوى الذى تتقاسم عليه الان وتخطط له مشاكل توطن الصناعات فى مختلف أقاليم البلد الواحد .

٣١ ـــ وبطبيعة الحال فان البلاد العربية التى تتحول الى الاشتراكية لا يتوقع منها أن توقف عملية البناء الاقتصادى التى تجرى فيها حتى يستكمل تحرير بقية أجزاء الوطن العربى وتنضج هى بدورها للتحول الاشتراكى ولا ان تخطط منذ الان على هذا الاساس كذلك لا تعنى السطور السابقة ان قضية الوحدة الشاملة بين البلاد المتحررة التى تتحول الى الاشتراكية أصبحت قضية الساعة الملحة الناضجة للحل الفورى . فحتى بين هذه البلاد تحتاج الوحدة الى تمهيد طويل تراعى فيه مستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى المتحققة فى كل بلد وطبيعة المشاكل التى تواجهها والظروف السياسية التى تتحرك فى داخله وتحيط به والخصائص الاقليمية التى تركت طابعها على مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه والاسلوب الذى يجرى عليه فى التحول الى الاشتراكية وغير ذلك وكل ما تعنيه السطور السابقة أن على هذه البلاد أن ترتاد منذ الان من خلال مختلف أنواع التنسيق والتعاون الاقتصادى والرسم المشترك للخطوط العريضة لتطور كل منها ـــ المسالك التى تسرع بها نحو المصير الذى يعده لها تاريخها وحاضرها .

الوحدة الشاملة .